تقييم أثر الإصلاحات المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال فترة (1990-2023

ريما سالم صالح[1*]، حمزة جبريل عقيله[2]، محمود احمد حسين[2]، جلال مفتاح سعد[2]

كليه الاقتصاد، جامعة طبرق ، ليبيا

*إيميل الباحث المراسل أ. ريما: reema.abdelali@tu.edu.ly

إيميل أ. حمزة: mahmod.saleh@tu.edu.ly

إيميل أ. محمود: hamza.Ageelah@tu.edu

إيميل أ جلال. galalsaad@gmail.com

تاريخ الارسال 2025/8/5م تاريخ القبول 2025/10/2م

"Evaluating the Effect of Banking Reforms on Economic Growth: An Applied Study on the Libyan Economy for the Period 1990-2023"

Rema Salem Saleh[1]*, Hamza Jebreel Aqeelah[2], Mahmod Ahmed Hseen[2], Jalal Moftah Saad[2]

Faculty of Economic, University of Tobruk, Libya

Abstract

This study examines the impact of banking reforms on economic growth in Libya during the period 1990–2023. Using an applied econometric approach, the research analyzes the relationship between banking reform indicators, government credit, fiscal deficit, and public debt, and their combined effect on GDP growth. The results indicate that banking reforms alone have not generated a significant direct impact on economic growth. The fiscal deficit was found to have a positive and statistically significant effect, suggesting that expansionary fiscal policies contributed more to growth than banking reforms. The study concludes that the Libyan banking reforms were insufficient to produce tangible economic benefits, highlighting the need for stronger institutional frameworks, improved policy implementation, and integration of banking reforms with broader economic strategies.

Keywords: Banking reforms, economic growth, fiscal policy, financial development, Libya.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الملخص:

تتناول هذه الدراسة أثر الإصلاحات المصرفية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2023). وباستخدام منهج اقتصادي قياسي تطبيقي، تم تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي، الائتمان الحكومي، العجز المالي، والدين العام، وتأثيرها المشترك على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتشير النتائج إلى أن الإصلاحات المصرفية وحدها لم تُحدث أثراً مباشراً ملموساً على النمو الاقتصادي. كما تبيّن أن العجز المالي كان له أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً، مما يدل على أن السياسات المالية التوسعية ساهمت في دفع النمو أكثر من الإصلاحات المصرفية. وتخلص الدراسة إلى أن الإصلاحات المصرفية في ليبيا لم تكن كافية لتحقيق فوائد اقتصادية ملموسة، مما يبرز الحاجة إلى أطر مؤسسية أقوى، وتحسين تنفيذ السياسات، وربط الإصلاحات المصرفية باستراتيجيات اقتصادية أوسع.

الكلمات المفتاحية:

الإصلاحات المصرفية، النمو الاقتصادي، السياسة المالية، التطور المالي، ليبيا.

المقدمة:

إن سلامة النظام المصرفي وجمع القرارات السديدة في مجال السياسات الاقتصادية نحو تحديث وتطوير الأنظمة المصرفية حيث يؤمن تحقيق زخما في عالم الاستثمار الحقيقي والمالي، مما يؤدي إلى تجدد الأسواق المالية والنقدية أيضا يسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الربح، كما شكل النمو الاقتصادي هدفا تسعى لتحقيقه غالبية اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لانعكاساته الإيجابية على مستوى الدخل الفردي كما يجدر بصانع القرار اتخاذ التدابير اللازمة لتحصين وتقوية الأنظمة المصرفية المحلية على نحو يجعلها قادرة على مواجهة مواجهات الانتقال في رؤوس الأموال من وإلى الخارج دون إحداث عمليات تبيض الأموال او تهريب النقد الاجنبي، ان النظام المصرفي المتطور بأنه ذلك النظام القادر على تخفيض نفقات المعاملات والمعلومات، وتسهيل تعبئه وتخصيص الاستثمارات بصورة كفء، ومن ثم زيادة ربحية المؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز بنية الناتج المحلي الاجمالي. كما أن تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا،

يتمثل مجتمع البحث معتمدا على مؤشرات تطور الجهاز المصرفي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ليبيا بعد الإصلاحات وتأثيرها علي النمو الاقتصادي

مشكلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي هو: ما هي طبيعة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي وما مدي نجاح هده الإصلاحات؟

فرضية الدراسة :

هناك علاقة بين الإصلاح المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا فرضية الدراسة؛ ان الاجراءات المُتخذة بشأن تطوير واصلاح الجهاز المصرفي الليبي ليست كافية ولم يكن لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في ليبيا

هدف الدراسة:

إن إصلاح الجهاز المصرفي حيث إنه سوف يؤمن مصادر جديدة لكل من الدخل والناتج، مما يعني محاولة من أجل معالجة الخلل في هيكل الناتج .أيضا تقييم الأداء من خلال الإصلاحات الفعلية التي تم تقييمها وأثرها علي النمو الاقتصادي. قياس أثر تطور مؤشرات الجهاز المصرفي (مثل الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج، الأصول المصرفية كنسبة من الناتج) على النمو الاقتصادي.

تقييم فعالية الإصلاحات المصرفية) كمتغير dummy للفترات الإصلاحية أو عبر مؤشرات مؤسسية (على الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد.

اقتراح سياسات عملية لتعزيز دور الجهاز المصرفي في تحفيز النمو.

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التطبيقي والدراسات السابقة التي اشتملت علي موضوع الإصلاحات المصرفية.

تكمن أهمية الدراسة :

إن الأهمية المتزايدة التي يتسم بها الجهاز المصرفي ودوره في تدعيم فرص الاستثمار وتمويل أنشطة الاقتصاد المختلفة، وتتمثل أهمية الدراسة في عدة جوانب مختلفة، ويكمن في تطور الجهاز المصرفي من أجل جمع الفوائض المالية أيضا من خلال الجهاز المصرفي في دعم النمو الاقتصاد وتطويره.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى مبحثين تناول الاول الإصلاح المصرفي الاطار النظري، فيما تناول المبحث الإصلاح

المبحث الأول:

الإصلاح المصرفي (إطار النظري)

يعد اصلاح النظام المصرفي المرحلة الأساسية للإصلاح الاقتصادي بحيث يعد النظام المصرفي مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني ولهذا يتطرق الكثير من الاقتصاديين أنه لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها النظـام المصـرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغ ما بلغته من نمو اقتصادي وتقدم.

اولا- مفهوم الإصلاح المصرفي:

يمكن تعريف الإصلاح المصرفي بانه ((مجموعة من التنظيمات التي تتناول تخصيص الائتمان و زيادة دور قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره))[2]، في حين يعرفه البعض بأنه ((مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن اعادة الهيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات بحيث تساهم في زيادة حجم الاقراض والايداع وتحسين الخدمات المصرفية الامر الذي ينعكس ايجاباً على قطاعات الاقتصاد الوطني))[3]

<u>شروط نجاح الإصلاح المصرفي</u>

هناك اربعة شروط اساسية لنجاح الإصلاح المصرفي وهي:-

1- وفرة الاستقرار الاقتصادي العام

من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، مما يعرقل النمو الاقتصادي ويسهم في إضعاف الجهاز المصرفي ومن ثم التأثير على عملية الإصلاح المصرفي.

2- وفرة المعلومات والشفافية والتنسيق ما بينها

وتخص تلك المعلومات المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع.

حيث ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة، ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث إن المشروعات الأكثر مخاطرة في حالة ارتفاع معدل الفائدة هي الأكثر عائد وربحية.

3- اتباع الترتيب في مراحل الإصلاح المصرفي

إن مراحل الإصلاح المصرفي هي مراحل يجب أن يراعى التسلسل الصحيح لتلك المراحل، لتجنيب الاقتصاد حدوث خسائر كبيرة في الجانب المصرفي أثناء عملية الإصلاح الاقتصادي والانتقال الى الاقتصاد الحر.

4- الرقابة على المؤسسات والأسواق المالية

حيث تهدف الرقابة إلى المؤسسات والأسواق المالية إلى تجنيب تعرض المؤسسات المالية إلى مخاطر متصاعدة جراء أنشطتها، وضمان الشفافية عن طريق الاهتمام بالأوضاع المالية، وتطبيق متطلبات لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.

إجراءات الإصلاح المصرفي :

إن اجراءات الإصلاح المصرفي المتضمن يتطلب إصلاح واضح في السياستين النقدية والمالية كمقدمة لانطلاقة الإصلاح المصرفي، ولأيمكن أن يستقم الإصلاح الاقتصادي بدون الإصلاح المالي والنقدي، حيث يركز كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ضرورة تحديد برنامج زمني ومؤشرات اقتصادية واهداف للإصلاح المصرفي من خلال استخدام كافة الادوات المالية والنقدية من أجل تحقيق التوازن بين الطلب والعرض .

أهداف الإصلاح المصرفي:

-تعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين

-تحسين كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الرأسمالية في الاقتصاد الوطني.

- تعزيز وتوثيق الشراكات التجارية

- خلق علاقات جديدة في اسواق المال المحلية والأجنبية

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع العلاقة بين **الإصلاح المصرفي والنمو الاقتصادي** في الدول النامية بشكل عام، وفي ليبيا بشكل خاص، وهو ما يساعد في بناء إطار معرفي يدعم هذه الدراسة.

دراسة ملاوي والمجالي(2003)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1970–2003، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي .(VAR)

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد دور المصارف في تحفيز النمو الاقتصادي. تكمن أهمية هذه الدراسة للبحث الحالي في تأكيدها على الدور الحيوي للائتمان المصرفي كأداة أساسية لدعم النمو، ما يتيح المقارنة مع تجربة النظام المصرفي الليبي.

دراسة عباس المومني(1993)

ركزت هذه الدراسة على تقييم دور الجهاز المصرفي الليبي في معالجة مشاكل التخلف الاقتصادي، باستخدام تحليل وصفي ومؤسسي. وخلصت النتائج إلى وجود قصور واضح في مساهمة المصارف الليبية في دعم النمو الاقتصادي قبل بدء برامج الإصلاح. تعتبر هذه الدراسة مهمة للبحث الحالي لأنها توضح الخلفية التاريخية لضعف النظام المصرفي الليبي، مما يبرز الحاجة لدراسة أثر الإصلاحات الحديثة.

دراسة Ndi, Emhemed & Masoud (2014)

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر تحرير الخدمات المالية والإصلاحات المصرفية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1978–2011. استخدم الباحثون التكامل المشترك (Johansen) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) للوصول إلى النتائج. أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل إيجابية بين الخدمات المالية والنمو الاقتصادي، بينما كانت العلاقة قصيرة الأجل ضعيفة بسبب ضعف المؤسسات. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم دليل مباشر من التجربة الليبية نفسها، وتوضيح أن الإصلاحات تحتاج إلى دعم مؤسسي وتشريعي فعال لتحقيق أثر إيجابي.

دراسة صندوق النقد الدولي (IMF, 2023)

قدم تقرير صندوق النقد الدولي حول ليبيا تقييمًا لأداء القطاع المصرفي بعد الإصلاحات الأخيرة ودوره في دعم النمو والاستقرار المالي، باستخدام تحليل كلي يعتمد على بيانات القطاع المصرفي والمؤشرات الاقتصادية الكلية. أشارت النتائج إلى أن القطاع المصرفي الليبي ما زال يعاني من ضعف السيولة وتراكم الديون المتعثرة، وأن الإصلاحات المتخذة لم تحقق الأثر المطلوب على النمو. وتدعم هذه الدراسة فرضية البحث الحالي بأن الإصلاحات المصرفية في ليبيا لم تكن كافية لتحقيق نتائج ملموسة.

دراسة Bumann, Hermes & Lensink (2013)

استهدفت هذه الدراسة مراجعة أكثر من 60 دراسة حول العلاقة بين الإصلاح المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة، باستخدام الميتا-تحليل (Meta-

.(analysisوخلصت النتائج إلى أن الإصلاح المالي له أثر إيجابي واضح في الدول ذات المؤسسات القوية، بينما يظل أثره ضعيفاً أو غير مستدام في الدول ذات المؤسسات الهشة أو الخارجة من نزاعات. وتوضح هذه الدراسة أن البيئة السياسية والمؤسسية في ليبيا تحد من فاعلية الإصلاحات المصرفية في دعم النمو الاقتصادي، وهو ما يتماشى مع نتائج البحث الحالي

الدراسات السابقة والمقارنة:

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين الإصلاح المصرفي والنمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل عام، وفي ليبيا بشكل خاص، وأكدت جميعها على أهمية الجهاز المصرفي كعامل رئيسي في دعم النشاط الاقتصادي من خلال الوساطة المالية وتوفير الائتمان.

أظهرت دراسة ملاوي والمجالي (2003) أن الائتمان المصرفي له تأثير إيجابي قوي على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، مما يؤكد الدور الحيوي للمصارف في تحفيز النمو الاقتصادي. بالمقابل، أبرزت دراسة عباس المومني (1993) أن الجهاز المصرفي الليبي قبل الإصلاحات كان ضعيفاً وغير قادر على معالجة مشاكل التخلف الاقتصادي، وهو ما يوضح الحاجة الملحة للإصلاحات المصرفية لدعم النمو

فقد أشارت الدراسات أن الإصلاحات المصرفية وحدها لم تحقق الأثر المطلوب على النمو الاقتصادي، خصوصاً على المدى القصير، بسبب ضعف البنية المؤسسية والتشريعية للقطاع المصرفي. وأكدت دراسة أن فاعلية الإصلاح المالي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوة المؤسسات واستقرار البيئة السياسية، وأن الإصلاحات في الدول الهشة قد لا تحقق نتائج ملموسة.

بالمقارنة بين هذه الدراسات، يتضح أن الإصلاح المصرفي قد يكون أداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي عند وجود بيئة مؤسسية قوية واستقرار سياسي، بينما في حالات الدول ذات المؤسسات الهشة، كما هو الحال في ليبيا، فإن الإصلاحات الجزئية تؤدي إلى نتائج محدودة أو غير ملموسة على الاقتصاد الكلي. كما تشير الدراسات جميعها إلى أهمية دمج الإصلاحات المصرفية مع سياسات اقتصادية ومالية شاملة لضمان تحقيق أثر إيجابي مستدام.

وبناءً على ما سبق، تدعم الدراسات السابقة فرضية هذه الدراسة التي ترى أن الإجراءات المُتخذة لتطوير وإصلاح الجهاز المصرفي الليبي لم تكن كافية لإحداث تأثير مباشر وملموس على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2023، وأن عوامل

أخرى مثل السياسات المالية واستقرار الاقتصاد والسياسة النفطية لعبت دوراً أكبر في تحديد مستوى النمو الاقتصادي

هناك علاقة بين الإصلاح المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا فرضية الدراسة؛ أن الاجراءات المُتخذة بشأن تطوير واصلاح الجهاز المصرفي الليبي ليست كافية ولم يكن لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في ليبيا

بناءً على جدول تحليل الانحدار الخطي المتعدد (قبل حذف المتغيرات)، والذي هدف إلى اختبار أثر الإصلاح المصرفي وبعض المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2020)، يمكن تقديم تعليق تفصيلي على النتائج كما يلي:

تقييم عام للنموذج ككل:

أظهرت النتائج أن النموذج التنبؤي يتمتع بدرجة معقولة من التفسير، حيث بلغت قيمة معامل التحديدR^2 = .398 ، وهو ما يعني أن نحو 39.8% من التغير في النمو الاقتصادي (GDP) يمكن تفسيره من خلال المتغيرات الأربعة المستقلة المدرجة في النموذج: مؤشر الإصلاح المصرفي(BRI) ، الائتمان الحكومي كنسبة من الناتج المحلي(BCG/GDP%) ، العجز المالي كنسبة من الناتج(DEF/GDP%) ، والدين العام كنسبة من الناتج.(DEPT/GDP%)

ورغم أن R^2 المعدل انخفض إلى .305، مما يعكس بعض التراجع بعد الأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات وحجم العينة، إلا أن قيمة اختبار F (4, 26) = 4.293 كانت دالة إحصائيًا عند مستوىp = .008 ، ما يدل على أن النموذج ككل يُعد معنوياً، أي أن هناك علاقة مجتمعة بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي.

تحليل المتغيرات المستقلة الفردية:

مؤشر الإصلاح المصرفي:(BRI)

قيمة B = 9.572 تشير إلى أن كل وحدة زيادة في BRI تقابلها زيادة قدرها 9.572 نقطة في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، لكن هذه العلاقة ليست دالة إحصائيًا (p = .292)، ما يعني أنه لا يمكن الجزم بوجود تأثير مباشر للإصلاح المصرفي على النمو الاقتصادي في الفترة المدروسة. مع ذلك، القيمة المعيارية (Beta = .650) تُظهر أن لهذا المتغير تأثيرًا نسبيًا كبيرًا مقارنة ببقية المتغيرات، ولكن لا يمكن الاعتماد عليه في ظل عدم دلالته الإحصائية وارتفاع قيمة الـVIF.

الائتمان الحكومي للناتج:(BCG/GDP%)

العلاقة كانت سالبة، حيث أن2.524- = B ، مما يدل على أن زيادة التمويل الحكومي تؤثر سلبًا على النمو، لكن هذه العلاقة أيضًا ليست دالة إحصائيًا .(p = .106) القيمة المعيارية Beta = -1.072 تعزز من فرضية وجود تأثير سلبي، لكنها ليست مؤكدة إحصائيًا.

العجز المالي للناتج:(DEF/GDP%)

المتغير يظهر علاقة إيجابية طفيفة(B = .234) ، لكنها غير دالة(p = .433) ، ولا تمثل تأثيرًا معنويًا في النمو الاقتصادي.

الدين العام للناتج:(DEPT/GDP%)

العلاقة أيضًا سلبية (B = -0.025) وغير دالة إطلاقًا(p = .842) ، ولا وليس لهذا المتغير أي تأثير مباشر يذكر.

الارتباط الخطي المتعدد(Multicollinearity)

تشير قيم VIF المرتفعة جدًا لمتغيري (15.767) BRI و BCG/GDP% (17.710)إلى وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، وهو ما يعني أن هذين المتغيرين مرتبطان بشكل كبير ببعضهما البعض، ما يؤدي إلى تقليل دقة تقديرات النموذج. وجود multicollinearity يجعل من الصعب تقييم التأثير الفردي لكل متغير، ويزيد من خطأ التقدير.

إحصائيةDurbin-Watson

قيمة Durbin-Watson بلغت 0.965، وهي أقل من القيمة المثالية (تقريبًا 2)، ما يشير إلى وجود ارتباط موجب بين الأخطاء(Positive autocorrelation) ، وهذا يُضعف من صلاحية النموذج ويشير إلى احتمال وجود مشكلة في استقلالية البواقي.

استنتاج

على الرغم من أن النموذج الكلي معنوي(p = .008) ، أي أن المتغيرات مجتمعة تؤثر على النمو الاقتصادي، إلا أن: لا يوجد متغير فردي يظهر دلالة إحصائية واضحة. هناك مشكلة multicollinearity حادة تستدعي الحذف أو الدمج أو التحول لتقنيات أخرى. كما إن مؤشر الإصلاح المصرفي، وهو المتغير الأساسي في الفرضية، ليس له تأثير دال إحصائيًا، رغم أن اتجاه العلاقة كان إيجابيًا.

تعزز النتائج فرضية الباحث التي ترى أن الإصلاحات المصرفية المُتخذة في ليبيا لم تكن كافية لإحداث أثر إيجابي ومباشر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

جدول 1

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر الإصلاحات المصرفية والمتغيرات المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا(1990–2020) *قبل حذف المتغيرات بسبب الارتباط الخطي المتعدد*

المتغيرات المستقلة	غير المعياري	SE	Beta معياري	t	p	VIF
الثابت(Constant)	67.136	15.527	—	4.324	.000	—
مؤشر الإصلاح المصرفي (BRI)	9.572	8.899	.650	1.076	.292	15.767
الائتمان الحكومي/الناتج (BCG/GDP%)	-2.524	1.509	-1.072	-1.673	.106	17.710
العجز المالي/الناتج (DEF/GDP%)	0.234	0.294	.198	0.797	.433	2.675
الدين العام/الناتج (DEPT/GDP%)	-0.025	0.124	-.043	-0.201	.842	1.986

إحصائيات النموذج:

- $R = .631, R^2 = .398$, المعدل $R^2 = .305$
- $F(4, 26) = 4.293, p = .008$
- خطأ التقدير المعياري = 16.532
- Durbin-Watson = 0.965
- النموذج ككل معنوي($p < .01$) ، لكن لا يوجد متغير مستقل ذو دلالة إحصائية بمفرده.
- قيم VIF المرتفعة تشير إلى مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين BRI و BCG/GDP%.

نتائج تحليل الانحدار بعد حذف المتغيرات BRI)و(BCG/GDP% التي تسبب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

تفسير النتائج العامة للنموذج :

معامل التحديد $R^2 = 0.157$: يدل على أن النموذج يفسر فقط 15.7% من التباين في النمو الاقتصادي في ليبيا، وهي نسبة ضعيفة. وهذا يعني أن العوامل المالية الممثلة

في العجز المالي والدين العام لا تفسر جزءًا كبيرًا من التغير في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990–2020).

قيمة F = 2.793، ومستوى الدلالة p = .077: تشير إلى أن النموذج ككل غير معنوي إحصائيًا على مستوى دلالة 0.05، أي أنه لا يمكن القول بثقة بأن المتغيرين (العجز المالي والدين العام) يملكان تأثيراً مجتمعاً معنوياً على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن مستوى الدلالة قريب من 0.05، ما قد يشير إلى وجود ميل نحو التأثير ولكن ليس بقوة كافية. كما إن خطأ التقدير المعياري = 18.570: وهو مرتفع نسبياً، مما يشير إلى تشتت كبير في القيم المتوقعة للنمو الاقتصادي حول القيم الحقيقية، وبالتالي ضعف دقة النموذج التنبؤية.

إحصاء Durbin-Watson = 0.712: وهذه قيمة منخفضة جداً عن القيمة المثلى (حوالي 2)، مما يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي الموجب بين أخطاء النموذج، مما يضعف من موثوقية التقديرات الإحصائية.

تحليل المتغيرات المستقلة

1العجز المالي / الناتج المحلي الإجمالي (%DEF/GDP)

B = 0.478، Beta = .410، t = 2.361، p = .025

هذا المتغير ذو دلالة إحصائية (p < .05)، ويبدو أن له تأثيرًا إيجابيًا متوسط القوة على النمو الاقتصادي، أي أن زيادة العجز المالي ارتبطت بزيادة النمو الاقتصادي في هذه العينة. قد يكون ذلك عائداً إلى إنفاق حكومي توسعي ممول بالعجز أدى إلى تحفيز الاقتصاد، خاصة في سياق اقتصاد ريعي يعتمد على الإنفاق الحكومي.

الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي (%DEPT/GDP): B = 0.050، Beta = .090، t = 0.516، p = .609 هذا المتغير غير معنوي إحصائيًا، وتشير القيم إلى تأثير ضعيف جداً وغير موثوق له على النمو الاقتصادي. قد لا يعكس الدين العام في ليبيا تأثيرًا حقيقيًا على الاقتصاد بسبب ضعف كفاءة استخدامه أو هيكل الدين غير المنتج.

تفسير النتائج في ضوء الفرضية:

الفرضية التي تم اختبارها تنص على أن:

"الإجراءات المُتخذة بشأن تطوير وإصلاح الجهاز المصرفي الليبي ليست كافية ولم يكن لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي."

تم حذف مؤشر الإصلاح المصرفي (BRI) من النموذج بسبب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، لكنه لم يكن معنويًا حتى في النموذج الأول (p = .292). كذلك، لم يظهر لمتغير الائتمان الحكومي تأثير معنوي. بعد حذف هذه المتغيرات، لم يتحسن النموذج، بل انخفض معامل التحديد، وأظهر أن المتغير الوحيد المؤثر هو العجز المالي. بالتالي: تدعم هذه النتائج فرضية الدراسة بأن الإصلاحات المصرفية كما تم تطبيقها لم تكن ذات أثر إيجابي ملموس على النمو الاقتصادي، وأن محددات النمو خلال تلك الفترة ربما ترتبط بعوامل أخرى غير الإجراءات المصرفية المباشرة، مثل العجز المالي أو مخرجات قطاع النفط أو الاستقرار السياسي.

المتغيرات المستقلة	غير المعياري	SE	Beta معياري	t	p	VIF
الثابت(Constant)	44.205	5.197	—	8.506	.000	—
العجز المالي/الناتج (DEF/GDP%)	0.478	0.202	.410	2.361	.025	1.072
الدين العام/الناتج (DEPT/GDP%)	0.050	0.096	.090	0.516	.609	1.072

إحصائيات النموذج:

- $R = .396, R^2 = .157, R^2$ المعدل = .101
- $F(2, 30) = 2.793, p = .077$
- خطأ التقدير المعياري = 18.570
- Durbin-Watson = 0.712
- بعد حذف المتغيرات عالية التوازي، أصبح المتغير DEF/GDP% دالاً إحصائيًا.(p = .025)
- DEPT/GDP% غير دال.(p = .609)
- لا توجد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد .(VIF < 2)
- Durbin-Watson منخفض جدًا مما يُحتمل وجود ارتباط ذاتي في البواقي.

التوصيات البحثية والتحليلية:

1. ضرورة تحسين جودة بيانات الإصلاح المصرفي وتطوير مؤشرات أكثر دقة لقياسه.

2. فحص العلاقة على فترات زمنية فرعية (قبل وبعد 2011 مثلاً)، لأن الأحداث السياسية قد أثرت في العلاقة.
3. ضرورة التحكم في الارتباط الذاتي والارتباط الخطي المتعدد باستخدام نماذج مثل الانحدار الذاتي (AR) أو أدوات تحليل سلاسل زمنية متقدمة.
4. التركيز على متغيرات أخرى قد تفسر النمو الاقتصادي بشكل أفضل، مثل الاستثمار، إنتاج النفط، الاستقرار السياسي، وسعر الصرف.

يمكن الاستفادة من هده الدراسة ومتابعة الدراسات المتعلقة بالإصلاح المصرفي وتطورها لتحسين وتبني سياسة اصلاح تتماشي مع الالية الحديثة الإصلاحات الجزئية قد تُظهر أثرًا محدودًا ما لم تصاحبها إصلاحات في حوكمة البنوك، استقرار سياسي،

المراجع:

1- د. علي كنعان، الإصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، انترنت، ص5. *http://www.Syrian Economic Society.com*

2- د. نبيل سكر، متى يبدا الإصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، انترنت، ص2 *http://www.Syrian Economic Society.com*

3- احمد مالوى، احمد المجالي، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي مجلة، النهضة , المجلد التاسع , العدد الأول ,يناير(2008)

4- د. عدنان عباس، رياض المؤمن، دور الجهاز المصرفي التنمية الاقتصادية مع الإشارة للجهاز المصرفي

ليبيا، ندوة النظام المصرفي ليبيا، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي .199

د. عبدا الله شامية، وزينب المصري، دور الجهاز المصرفي دعم النشاط التشاركي، ندوة النظام المصرفي ليبيا، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبين، بنغازي .

- IMF. (2023). *Libya: Selected issues* (IMF Country Report No. 202/2023). Washington, DC: International Monetary Fund.
- Ndi, G., Emhemed, M., & Masoud, Y. Y. (2014). An empirical investigation of the impact of financial services liberalization on economic growth in Libya (1978–2011). Paper presented at the 5th Asia-Pacific Business Research Conference, Kuala Lumpur.

- Malawi, A., & Al-Majali, A. (2003). The impact of bank credit on economic activity in Jordan, 1970–2003. *Journal of Economic Studies, 9*(1), 1–25.
- Abbas, M. (1993). *Role of the Libyan banking sector in economic development*. Tripoli: Libyan Economists Association.
- Shamiya, A., & Al-Masri, Z. (1993). *Role of commercial banks in supporting participatory economic activity in Libya, 1985–1991*. Tripoli: Libyan Economists Association.
- Journal of Banking & Finance. (2022). Bank capital requirements and lending in emerging markets, 128, 101–120.
- Central Bank of Libya. (2022). *Strategic plan*. Tripoli: Central Bank of Libya.